النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة

الدكتور عبد الناصر جندلي
أستاذ محاضر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الحاج لخضر باتنة

مقدمة:

فرضت تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة تحديات كبيرة للنظريات التفسيرية للعلاقات الدولية، وهي تحولات جعلت دعاة وأنصار هذه النظريات يقومون بمراجعة نقدية لأنساقهم وأطرهم الفكرية والتحليلية. وهي إن كانت – في معظمها– تتماشى مع طبيعة العلاقات الدولية لفترة الحرب الباردة وما قبلها، فإنها أصبحت تواجه صعوبة التكيف مع تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة. الأمر الذي يتطلب من دعاتها وأنصارها الإقرار بمختلف التحولات الدولية التي حصلت في الفترة ما بين 1986 و1991 والاعتراف بها، وما أعقبها من تحولات على المستويات الهيكلية، وإعادة ترتيب وتوزيع أنماط القوى وعلى مستوى المنظومة القيمية للعلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة. وهي تحولات أحدثت ثورة منهجية وفكرية على كل تلك النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية. وهنا تثور إشكالية تكيف هذه النظريات مع تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة. فهل نهاية الحرب الباردة وما أعقبها من تحولات دولية أدت إلى زوال النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية أو إلى تغيير أنساقها الفكرية وأطرها المنهجية أم أكدت على أهميتها، وبالتالي تكيفها واستمرارها؟ وهل فشل هذه النظريات في التنبؤ لنهاية الحرب الباردة يدلل على ضعفها في تفسير واستيعاب الشؤون الدولية؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة المعقدة والجوهرية في آن واحد، تقودنا –بدورها– إلى التساؤل عما تتضمنه نظرية العلاقات الدولية، وعن طبيعة الحرب الباردة وعن توقيت نهايتها، ودور التنبؤ في تقييم أية نظرية.

تمهيد:

إن التنبؤ لنهاية الحرب الباردة ليس اختبارا حقيقيا لنظرية العلاقات الدولية من حيث فشلها أو نجاحها. فقد كان التنظير بشأن الشؤون الدولية، يحاول أن يتجنب – في معظمه– الخلافات الأساسية التي كانت مثار جدل ونقاش بين دعاة مختلف النظريات التي ظهرت إبان فترة الحرب الباردة. فهانس مورغانثو Hans Morgenthau مثلا لم يعتمد على نظريته الواقعية الكلاسيكية في تفسيره وتحليله للحرب الباردة لأنها ظهرت قبل نشوبها. كما جاءت الواقعية لدراسة ومعالجة الواقع الدولي كما هو وليس كما يجب أن يكون،وبالتالي فإن الاختبار الحقيقي للواقعية ليس نهاية الحرب الباردة، وإنما الحرب الباردة في حد ذاتها،أو ما يعرف بالسلام الطويل Long Peace بتعبير جون لويس غاديس John Lewis Gaddis[1].

بالفعل، شرع المنظرون المعاصرون المنتمون لكل من المدرسة المثالية، المدرسة القانونية، المدرسة الواقعية، المدرسة الماركسية ونظرية التكامل الدولي في مراجعة نقدية لأطرهم وأنساقهم الفكرية والتحليلية، سعيا منهم للوصول إلى حلول تمكنهم من الغوص وبشكل دقيق في التفسير ومن ثمة التنبؤ بصورة عقلانية وفعالة لما سيحدث من تحولات وتغييرات في العلاقات الدولية للألفية الثالثة. فمنظر العلاقات الدولية هو بحاجة ماسة لخريطة ذهنية Braining Map يوضح من خلالها التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة المعقدة وما يعقبها من تحولات أخرى[2].

بيد أن هناك فريق من المحللين من يربط نجاح أو فشل النظرية في العلاقات الدولية بمدى قدرتها على التنبؤ للمستقبل المنظور[3]. فنظرية العلاقات الدولية ليست رهينة حاضرها وماضيها فحسب،وإنما تتنبأ للمستقبل أيضا.فهي نظرية بعدية تدرس الظاهرة الدولية في تعاقباتها وتنقلاتها الزمكانية في سياق زمني متناسق ومترابط،من خلال تأديتها لوظائفها المتمثلة في: الوصف، التفسير والتنبؤ. فمهمة نظرية العلاقات الدولية لا تكمن في وصف وتفسير العالم فقط،وإنما تبحث في كيفية تغييره كذلك. إذ لابد أن تعطينا النظرية -علاوة على الوصف الصرف- صورة ذهنية واضحة عن التحولات الدولية الراهنة، وتحليلا نقديا لطبيعة العلاقات الدولية وكيفية إدارتها[4]، بطريقة تمكنها من التنبؤ للمستقبل. مما يعني أن حل النظريات التقليدية لفترة ما قبل نهاية الحرب الباردة هي – حسب هذا الفريق- نظريات فاشلة في تفسير الظواهر الدولية.ولكي تكون النظرية تنبئية Predictive Theory ينبغي أن تركز على التحليل البنيوي للتحولات الدولية، بدلا من اعتمادها على تفسير مضمون النسق الفكري والعقائدي[5].

غير أن فشل المنظرين في التنبؤ لنهاية الحرب الباردة لا يفضي – في الواقع- إلى زوال النظرية، لأن العلاقات الدولية هي أساسا علاقات متشابكة ومتماسكة.وهناك صعوبة في التنبؤ لبعض التطورات الناتجة عن أحداث غير متوقعة،لاسيما تلك المتصلة بالعوامل السيكولوجية، مثل: تولي ميخائيل غورباتشوف Mikhaïl Gorbatchev السلطة في الاتحاد السوفيتي وصعود السياسيين الجدد مثل: بوريس يلتسين Boris Yaltcin وفلاديمير بوتين Vladimir Putin...الخ، والذين أصبحوا يفكرون ويتصرفون خلافا لمذهب بريجنيف Brezhnev Doctrine،[6] أي ليس انطلاقا من المبادئ والمعتقدات الماركسية-اللينينية.

دراسة مسحية لمختلف فرضيات وأفكار النظريات التقليدية محل البحث،تمكننا من الوصول إلى نتيجة مفادها أن هذه الفرضيات والأفكار كانت تعبر عن إطار زمني قد انتهى. وبالتالي، لم تعد – في معظمها- تواكب التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة وما أعقبتها من تحولات. الأمر الذي يتطلب إجراء تعديلات أو تغييرات على مستوى أنساقها وأطرها الفكرية والمفهوماتية[7]. فهناك تغييرات أساسية على مستوى النظام الدولي تؤدي حتما إلى تغييرات على مستوى نظريات العلاقات الدولية Paradigmatic Changes.

ومهما يكن، نستطيع تقييم مدى تكيف نظريات العلاقات الدولية مع تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة،والمتمثلة في: التحولات الهيكلية للنظام الدولي والتحولات في نمط إعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوى في العلاقات الدولية والتحولات على مستوى المنظومة القيمية للعلاقات الدولية.

فعلى مستوى التحولات الهيكلية وعلى ضوء انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك منظومته الاشتراكية، أضحت كل نظرية من نظريات الحرب الباردة تحتوى في طياتها بعض النقائص.فطرح واقعية والتز الجديدة يركز على متغير القوة العسكرية للحفاظ على نظام توازن القوى الذي يمثله نظام الثنائية القطبية. ولكن ما حصل هو أن التغير

على مستوى القوة الاقتصادية إلى درجة الركود هو الذي أدى إلى انهيار الاتحاد السوفييتي، وبالتالي أحدث اختلالا لتوازن النظام الدولي وليس متغير القوة العسكرية. وهو التغير الذي كشف النقاب عما تفتقر إليه نظرية والتز الواقعية وهو أصول توازن القوى. كما أن أبعاد عمليات وحدة التحليل في تغيير النظام الدولي، تجعل من العسير جدا استيعاب كيفية حدوث التغيير الجذري لبنى النظام الدولي[8]. تغيير يرفضه والتز طالما أنه يؤكد على استمرارية نظام الثنائية القطبية وليس تغييره.فنظريته حول توازن القوى هي نظرية للاستمرارية وليس للتغيير،إنها نظرية تبريرية تريد المحافظة على الوضع القائم.

طالما أن نظريات العلاقات الدولية للحرب الباردة،ولاسيما منها النظرية الواقعية لا تعترف بالتغيير والتحول ولم تجد لنفسها تفسيرات مقنعة،فإن إعادة توجيه السياسة الخارجية السوفيتية بزعامة ميخائيل غورباتشوف والتقارب الشرقي-الغربي أحدثا تحديا كبيرا لهذه النظريات[9]. وانصبت ردود الأفعال على إثر نهاية الحرب الباردة وانهيار نظام الثنائية القطبية حول التأثيرات والانعكاسات السلبية التي تركتها هذه التحولات على استيعابنا للعلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة.ولذلك فإن الفهم اليقيني لهذه التحولات لن يتأتى إلا إذا أخذ منظرو العلاقات الدولية كل من قوى التغيير وقوى التكيف والاستقرار بعين الاعتبار[10]، وعندئذ تكون نظرياتهم مواكبة وطبيعة تحولات تغيرات الحاصلة عالم ما بعد الحرب الباردة.

يمكن القول أننا بصدد فوضى تنظيرية في العلاقات الدولية نتيجة زوال بعض أدوات التحليل السابقة،وتقليص لأدوار بعض مستويات التحليل ووحداتها، ولاسيما منها الدولة في ظل العولمة. فالتحديات التي تواجه عالم ما بعد الحرب الباردة لا يمكن إدراكها أو إدارتها أو معالجتها بالمناهج والمقاربات النظرية التقليدية.

إن تأثير العولمة وتزايد ضعف وعدم فعالية الدول كوحدات تحليل في العلاقات الدولية والأدوار التي باتت تضطلع بها المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية، الثورة التكنولوجية (الموجة الثالثة) القائمة على المعلومات والاتصال وتكثيف الاعتماد المتبادل،أصبحت تتطلب أنساقا فكرية ومفاهيمية ومناهج وأدوات تحليل جديدة للتنظير في العلاقات الدولية،وما تحمله من منطلقات وضعية حداثية، موضوعية وتجريبية، تتماشى وطبيعة تلك التحولات، وما يترتب عنها من تداعيات أخرى في المستقبل المنظور[11].

أولا - مدى تأثير التحولات الدولية على الاتجاه المعياري في العلاقات الدولية:

لقد كانت نهاية الحرب الباردة ليست نتيجة لحرب فعلية حقيقية بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي،وإنما لتغييرات سلمية وثورية في نفس الوقت في الاتحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكية[12]. فانتهاء الحرب الباردة بدون حرب والتحول السلمي في المعسكر الاشتراكي، يعدان انتصارا كبيرا للنظرة الأخلاقية للعلاقات الدولية التي تحرص كل الحرص على إرساء أسس السلم والأمن العالميين،وفض النزاعات والصراعات بالطرق السلمية والدبلوماسية، والحيلولة دون نشوب الحروب والصراعات. وما يبرهن على تكريس التحولات الهيكلية للنظام الدولي القائم للنظرة الأخلاقية هو ادعاء أنصار هذا النظام بأن المحافظة عليه

تتوقف على احترام حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية[13]. وهي مبادئ تجد مصدرها في القانون الدولي العام،ولاسيما منه القانون الدولي الإنساني. وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في خطابه أمام الكونغرس في 11 سبتمبر 1990، قائلا: "إننا نتطلع إلى نظام عالمي جديد يصبح أكثر تحررا إزاء التهديد بالإرهاب،وأ:ثر مناعة في إقرار الدولة وأكثر أمنا في السعي من أجل السلام،إننا نتطلع إلى عالم جديد يسوده القانون بدلا من شريعة الغاب،وتعترف فيه الأمم بمسؤولياتها المشتركة في تحقيق الحرية والعدالة[14].

أما فيما يخص العولمة كعملية تحول Process of Change، فيمكن القول أن من بين ما تهتم به العولمة هو تنامي درجات التماثل بين المجتمعات والمؤسسات في كافة مجالات الحياة المختلفة والمتنوعة،بكيفية تعمل على تحفيز هذه المجتمعات والمؤسسات من أجل إقامة حكومة عالمية موحدة تكون خاضعة لنمط حكم واحد.وفي هذه العملية تقترن العولمة بالأنسنة، وكأنها دعوة صريحة إزاء العناية بالمنظور المعياري للعلاقات الدولية. وبالتالي إعادة بعث وإحياء لمثالية إيمانويل كانط ووودرو ويلسن. مما يعني أن مصدر العولمة ليس القوة فحسب،وإنما الأخلاق كذلك.ويتجلى ذلك واضحا من خلال دعوة أنصار العولمة إلى عولمة حقوق الإنسان بصرف النظر عن كونها عولمة على طراز المشيئة الأمريكية. فالعولمة ليست كلها خير وليست كلها شر،وإنما مزيج من الخير والشر،من القوة والأخلاق، لها مزايا كما لها مساوئ.

ومن أجل تفعيل أسلوب الحكم العالمي، يتوجب الأمر إشراك المجتمع المدني العالمي(*) في عملية صنع واتخاذ القرار. غير أن ما يتوقع أن يواجه أسلوب الحكم العالمي أو الحكومة العالمية كتحدي، يكمن في كيفية توفير السبل والآليات التي تمكن المجتمع المدني العالمي من تشكيل هيكلته التنظيمية[15]. وتجسيدا للفكرة الحيوية في المجتمع المدني العالمي في مواجهة الهياكل الرسمية الداخلية والمنظمات الحكومية الدولية،برزت هناك أكثر من ألف (1000) منظمة غير حكومية على مستوى المجموعة الأوربية لوحدها،يتمحور نشاطها أساسا في دول العالم الثالث. فالمجتمع المدني العالمي بمعية هذه المنظمات غير الحكومية، يعمل جنبا إلى جنب في سبيل تكريس ما يسمى بالحكومة العالمية والتي هي الهدف الأسمى للاتجاه المعياري، وذلك من خلال دعم المجتمع المدني العالمي للقانون الدولي الإنساني وتطويره لحقوق الإنسان في العلاقات الدولية،وبحثه في آليات وميكانيزمات كفيلة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة، وهي كلها تصب في قالب الأخلاقية العالمية[16] المرتبطة أساسا بخصائص وأهداف الاتجاه المعياري للعلاقات الدولية.بل تذهب الاتجاهات المؤسساتية الليبرالية إلى وصف السياسة الدولية بالفوضوية، نظرا لافتقارها إلى حكومة عالمية[17].

وبالموازاة مع ما سبق ذكره، نجد أن هناك عدة قواعد قانونية جديدة أفرزتها ظاهرة العولمة لتتماشى وأهداف العولمة التوسعية، وتجعل من القانون ينعت بالهش أو المرن.إذ سرعان ما تجد مآلها للتقنين في اتفاقيات دولية تصبح نافذة ومعمولا بها حسب رغبة القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.وهنا يكمن الخطر الأكبر لتأثير العولمة على القانون الدولي كموضوع رئيسي للاتجاه المعياري في شقه القانوني. فالقانون

الدولي أصبح يمثل البنية الضعيفة للعلاقات الدولية، لأنه قانون من صنع الأقوياء،ويستخدم فقط لخدمة مصالح هؤلاء على حساب الضعفاء. مما ينتج عن ذلك اتساع الهوة بين الدول القوية والدول الضعيفة، وزيادة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. وهذا يعني أن المتحكم الرئيسي في العلاقات الدولية هو المصلحة الوطنية للدول القوية تحت غطاء ما يسمى بالشرعية الدولية.

ويكون القانون الدولي – بهذه الصورة– قد فقد فعاليته وبات مفتقرا إلى حد أدنى من الهيبة والقوة الذاتية،تضمن احترام قواعده وأسسه وصيانة أحكامه[18]. فما نشاهده في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة هو – في الحقيقة– تجاوز صارخ للشرعية الدولية التي مصدرها قواعد ومبادئ القانون الدولي.ويبرز ذلك في ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية –لاسيما إبان عهدتي الرئيس جورج والكر بوش (2000-2008) لسياسة التهديد باستخدام القوة ضد الشعوب والدول التي تسعى لبناء مستقبلها وفقا لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتدعيمها المباشر للكيان الإسرائيلي في عدوانه السافر ضد الدول العربية، ولاسيما منها: فلسطين، سوريا ولبنان[19]. بل فوق كل ذلك، أصبح الفقه الدولي الأمريكي يقر بإخفاق النظام القانوني الذي أقامه ميثاق الأمم المتحدة في مجال حظر استعمال القوة في العلاقات الدولية، مؤسسا لإقراره لهذا الفشل بعدم كفاية أو عدم فعالية هذا النظام القانوني في التصدي للدول المارقة Gore States المدعمة للإرهاب والمنتهكة لحقوق الإنسان ضد شعوبها[20].

أما فيما يتعلق بالتحولات على مستوى إعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة الذي يبنى أساسا على القوتين الاقتصادية والتكنولوجية، بدلا من استعمال القوة العسكرية لإدارة العلاقات الدولية، حيث حدث هناك تراجعا لدور هذه الأخيرة مقابل تعاظم للقوة الاقتصادية وتنامي للقوة التكنولوجية، فإننا نجد –عمليا– أن من يملك أي نوع من هذه القوى يوصف بالقوي والمتقدم.أما الذي يفتقدها فيوصف بالضعيف والمتخلف.فهي قوى حكر على الدول الكبرى التي تتغنى بحقوق الإنسان،الديمقراطية، الحرية، العدالة والمساواة، ولكنها لا تطبقها على أرض الواقع، لأن ما يهمها في هذا الإطار سوى تحقيق مصالحها المادية وتعظيم قوتها، ولا تبالي بأنسنة العلاقات الدولية.

أما على مستوى تحولات المنظومة القيمية للنظام الدولي، فيمكن تقييم مدى تأثير هذه التحولات على الاتجاه المعياري للعلاقات الدولية نظريا وتطبيقيا.نظريا،حيث تعتبر مسألة نشر الديمقراطية في العالم دعوة صريحة نحو تكريس أنسنة العلاقات الدولية.إذ تشكل الديمقراطية ومختلف المفاهيم المتصلة بها كالسلام والتحول الديمقراطيين ظواهر منبثقة من برنامج السلام الدائم لإيمانويل كانط في عام 1795، وبرزت بشكل مكثف مع نهاية الحرب الباردة على يد فرانسيس فوكوياما في إطار ما يعرف بالديمقراطية الليبرالية بديلا عن تفسيرات الواقعية المبنية على سياسة القوة[21]. فنشر الديمقراطية يكون السبيل الممهد لنشر السلام الشامل بمفهوم الاتجاه المعياري.ولكن تطبيقيا أو ممارساتيا، فإننا نجد أن الديمقراطية – على الطراز الأمريكي– تهدف إلى تكريس الهيمنة

الأمريكية على العالم؛ أي أمركة العالم.ولعل أبرز مثال على ذلك هو مشروع الشرق الأوسط الكبير The Great Plan Middle East، وهو المشروع الذي يقوم – ظاهريا – على نشر الديمقراطية، ولكنه يهدف ضمنيا إلى أسرلة المنطقة العربية–الإسلامية من المغرب إلى باكستان، وبالتالي تكريس الهيمنة الأمريكية على العالم العربي–الإسلامي.

وفضلا عن ذلك، فإن الدعوة إلى الحوار بين الحضارات من قبل كل من الرئيس الإيراني محمد خاتمي،منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، هي دعوة صريحة لمحاولة خلق نظام دولي يقوم على أسس العدل والمساواة والحرية واحترام حقوق الإنسان. غير أن كل هذه المبادرات لم تترجم على واقع ملموس، بسبب رفضها من طرف الغرب والدول القوية التي تريد الحفاظ على الوضع القائم.وهو وضع يتميز باستخدام القوة ليس إلا. وبالمقابل، بقيت متمسكة بأطروحة صدام الحضارات لصاموئيل هنتنغتون التي تعد نقيضا صارخا للحكومة العالمية والسلام الشامل.إذ لا يمكن – بأي حال من الأحوال– تحقيق حكومة عالمية في ظل إمكانية حدوث الصدام المباشر بين مختلف الحضارات الإنسانية،ولاسيما بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، ولا يمكن تحقيق سلام شامل في ظل هذه الصراعات الحضارية المتضاربة. فمنطق القوة يظل المنطق الغالب والسائد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

بناء على ما سبق ذكره، يمكن أن نستخلص بعض النتائج، فإذا نظرنا إلى الاتجاه المعياري من زاوية الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها والمتمثلة في الحكومة العالمية والسلام الشامل وفض النزاعات والصراعات الدولية بالطرق السلمية والدبلوماسية، يمكن القول أنه بالرغم من وجود بعض المبادرات والمحاولات لتحقيق حكومة عالمية وسلام شامل، إلا أنها تظل رهينة الخطابات السياسية الرسمية.فحتى الخطاب الرسمي الأمريكي– منذ إدارة جون كينيدي إلى غاية إدارة باراك حسين أوباما – يرتكز على المبادئ والمثل الأخلاقية من خلال نبذه للحروب والصراعات الدولية ودعوته لإقامة نظام عالمي جديد يمثل – في نظر صناع القرار الأمريكي– حكومة عالمية،يقوم على أسس العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان ونشر الحرية والديمقراطية،معتمدا في ذلك على الوازع الديني.لكن هذا الخطاب السياسي الرسمي يتناقض مع واقع السياسة الأمريكية التي تمليها المصلحة الوطنية وسيادة منطق القوة والسيطرة[22] حتى ولو حاول باراك أوباما طي صفحة سلفه بوش من خلال فسحه لباب الحوار واسعا أمام العالم الإسلامي في خطاب ألقاه بالعاصمة المصرية القاهرة ونيله لجائزة نوبل للسلام في أكتوبر 2009، فإن إبقائه على نفس الطاقم الحكومي للبنتاغون وتعيينه للسيدة هنري كلينتون ينم عن أن هناك استمرارية ضمنية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والعالم الإسلامي لسابقتها البوشية. وهي سياسة أقل ما يقال عنها أنها تعتمد على تحقيق المصلحة الأمريكية العليا من خلال استخدام القوة وتحديدا القوة العسكرية، وزيادة عدد القوات الأمريكية في أفغانستان والدعم الأمريكي المتزايد لإسرائيل أثناء الإدارة الجديدة بقيادة أوباما أبرز مثالين على الاستمرارية وأنسنة الخطاب السياسي الأمريكي ليس إلا.ولذلك،فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي

دولة مثالية-أخلاقية من الناحية النظرية،ولكنها واقعية -بمفهوم الاتجاه الواقعي- من الناحية العملية من حيث لجوئها إلى القوة المادية بمختلف أنواعها من أجل بلوغ مآربها التوسعية.وهو ما يؤكده جورج كينان، منتقدا المنهج القانوني، بقوله:

"أعتقد أن أكبر خطأ في تركيبة سياستنا السابقة يقع في نطاق ما يمكن تسميته بالمنهج القانوني الأخلاقي الذي اعتمدناه في السياسة الدولية،وكان هذا المنهج أشبه بخطوط حمراء في سياستنا الخارجية خلال السنوات الخمسين الأخيرة،وهذا المنهج متأثر بعدد من الظواهر القانونية كالمعاهدات والمواثيق والقانون الدولي،أو النظرية كالاعتقاد بإمكانية إقامة حكومة عالمية...ومثل هذا القانون يمثل تهديدا للتطلعات القومية "[23].

إن قيم النظام الدولي ومبادئه وآلياته مفروضة عليه من قبل القوى الكبرى المشكلة له والمهيمنة عليه والتي توظفها بما يتناسب ومصالحها وسياساتها الوطنية.ولذا،فإن هذه القوى تلجأ إلى استخدام القوة في تعاطيها مع المشكلات الدولية.الأمر الذي يتنافى وأسس المشاركة والتعامل الدوليين وقيم العدل ودمقرطة العلاقات الدولية.وهي أسس وقيم ينبغي أن يتأسس عليها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة[24].

إن النتيجة الأخرى التي يمكن أن نتوصل إليها هي أن الاتجاه المعياري يظل اتجاها مثاليا صوريا رهينا للخطابات الرسمية غير مطبق ممارساتيا في العلاقات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة.علاقات دولية أصبح يطغى عليها المصلحة والقوة، ولاسيما بين القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي القائم والمتمثلة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية،الإتحاد الأوربي،اليابان،الصين وروسيا فضلا عن الهند.فمن يملك القوة يجد لنفسه مكانا في هذا النظام. أما بقية الدول فهي موجودة على هامشه. مما يعني أن التحولات الدولية هي تحولات معيارية نظريا،ولكنها تحولات تحمل في طياتها متغير القوة عمليا. ولكن ما دامت هذه التحولات الدولية – في جوهرها- تحمل متغير القوة، فهل هذا يعني تجسيدا وتدعيما للاتجاه الواقعي للعلاقات الدولية القائم على القوة والمصلحة وتوازن القوى رغم ذلك التراجع لدور الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية وكفاعل مركزي في العلاقات الدولية؟

ثانيا - مدى تأثير التحولات الدولية على الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية:

الواقع، شكلت النهاية السلمية للحرب الباردة وتحول النظام الدولي الثنائي القطبية إلى نظام دولي أحادي القطبية أكثر تعقيدا أسوأ تطور للواقعيين لأنه حدث خلافا لكل توقعاتهم. يمكن القول أن الكيفية التي انتهت بها الحرب الباردة تبدو تحديا كبيرا للفرضيات الأساسية للفكر الواقعي[25]. فسلوك القيادة السوفيتية يبدو أنه وضع المفاهيم الواقعية الأساسية في مأزق،مثل: الردع أو توازن القوى والاستقرار. إذ لا يعترف القادة السوفييت بالفكرة الواقعية التي مفادها بأن النقائص في مكامن القوة تسد من قبل الطرف القوي، حجتهم في ذلك هي أن قوة الولايات المتحدة الاقتصادية لا تستطيع أن تقضي على مكامن الضعف في الماكنة الاقتصادية السوفيتية. كما لا يمكن لحلف شمال الأطلسي أن يعيد إحياء حلف وارسو المحل[26]، أو بعبارة أخرى،فإن تغيير النظام الدولي

كان نتيجة لتغيرات داخلية بالاتحاد السوفيتي، وليس نتيجة لتغييرات على مستوى البيئة الدولية[27]. وهو ما يؤكده كينيث والتز Kenneth Waltz زعيم الواقعية الجديدة في أن الإصلاحات الداخلية في الاتحاد السوفيتي تسببت في تغييرات في المناخ الدولي، وأن البيروسترويكا Perestroïka نفسها ينبغي أن ينظر إليها – في اعتقاده – على أنها تجسيد للطرح الواقعي.فالتأثيرات الخارجية والمتنافسة لعبت دورها في تدعيم مسار عملية الإصلاح في الاتحاد السوفيتي(سابقا)، وإن كانت تتجاهل تماما التغيرات الأساسية في الأهداف الوطنية التي حدثت في الاتحاد السوفيتي وفي جوهر السلطة السوفيتية منذ تولي ميخائيل غورباتشوف Gorbatchev Mikhaïl الحكم عام 1985.[28] والجدير بالذكر،أن استمرارية الإطار النظري للواقعية بعد نهاية الحرب الباردة أدى إلى ظهور آراء غربية تتعلق بكيفية تفكير وتصرف صناع القرار في السياسة الدولية. من بينها الرأي القائل بضرورة إبقاء الغرب على حلف وارسو تحت ذريعة أن تقسيم أوربا إلى محورين أنعكس إيجابا على القارة الأوربية، حيث كانت تعيش حالة سلام منذ عام 1945.[29]

وهكذا أثرت تلك التحولات الهيكلية للنظام الدولي على التصور الواقعي،التصور الذي كان مهيمنا على مجال التنظير في العلاقات الدولية لأزيد من خمسة عقود. فالانهيار السريع لنظام الثنائية القطبية هو أبرز تحول في السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،ناتج عن الانهيار السوفيتي وتفكك منظومته الاشتراكية وتحول دول أوربا الشرقية باتجاه الغرب.وهو تحول يرجعنا تدريجيا إلى النظام الدولي الويستفالي[30]، الذي ظهر إلى الوجود على خلفية توقيع معاهدة ويستفاليا لعام 1648.

على غرار تحول النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية والذي أنعكس سلبا –إلى حد ما– على نظرية والتز الواقعية المتعلقة بتوازن القوى،فإن ظاهرة العولمة أصبحت تثير إشكالية مجددة بشأن القوة السياسية والدولة الوطنية بالنسبة للاتجاه الواقعي.فمن ناحية،يشعر العديد من المعولمين المفرطين Hyper Globalizers بأنهم يعيشون في عالم معولم ويؤكدون بالتالي على تراجع دور الدولة في عالم ما بعد الحرب الباردة في إطار تنامي ظاهرتي الاندماج والاعتماد الاقتصاديين.وهنا نسجل تحديا للعولمة في مظهرها الاقتصادي لفكرة الواقعية التي مفادها بأن الدول هي وحدات اقتصادية مستقلة بمواردها الخاصة،حيث لم تعد هذه الفكرة قائمة في عالم ما بعد الحرب الباردة[31]. فدور الدولة أخذ يتقلص تدريجيا نتيجة للتخلي الطوعي عن بعض مظاهر السيادة بغية تحقيق الاندماج ليس في الجانبين الاقتصادي والسياسي فحسب،وإنما في بقية الجوانب الأخرى أيضا[32]. إذ أن الواقع يثبت أن الدولة في أزمة بسبب العولمة، رغم أنها ستبقى موجودة في ظل عدم وجود خيار واضح متوفر.فالدولة الوطنية أصبحت تحت تأثير وضغط جبهتين.الجبهة الأولى؛تتمثل في تقلص دورها ووظائفها بسبب العولمة التي أفرزت فواعل أخرى من غير الدولة كالمنظمات الدولية والاقليمية والمؤسسات المالية العالمية.أما الجبهة الثانية فتتمثل في مطالبة الأقليات الإثنية والعرقية بالاستقلالية والبروز[33]، بعدما تحول الصراع في العلاقات الدولية

من صراع بين دول إلى صراع داخل الدول ،وهو التحول الذي يمنح مناخا ملائما للنظرية البنائية كإحدى النظريات المابعدية في العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة.

وعلى صعيد التحولات الهيكلية، فإن ما حدث في الاتحاد السوفييتي بصفة خاصة وأوربا الشرقية بصفة عامة ما كان ليقع لولا مباركة القيادة السوفيتية ممثلة في شخصية غورباتشوف التي تعد ظاهرة متميزة في تاريخ الفكر الماركسي وتطوراته لا من حيث توجهاتها فقط، بل من حيث أهدافها وسبل وآليات تحقيقها أيضا.فلا يختلف اثنان بان الزعامة السوفيتية عقائدية الفكر والسلوك، ملتزمة بالمبادئ الماركسية عقيدة ومنهجا وتوجها، ترى أنه لبلوغ المشروع الماركسي،يتعين مواصلة الصراع الطبقي باعتباره مدخلا للتاريخ وتحولا كيفيا في فكر طبقة البروليتاريا. أما الغورباتشوفية، فقد خالفت هذه القاعدة وخطت منحى جديدا،يتسم بأسبقية الواقع على الأيديولوجيا والاقتصاد على السياسة والمصالح المادية والوطنية على الأممية الشيوعية. فالقيادة الغورباتشوفية قيادة براغماتية أقرب إلى الاشتراكية الديمقراطية على الطراز الأوربي إلى الماركسية كما تحسن المراوغة إلى درجة أصبح غورباتشوف يلقب بمكيافيللي زمانه. فنجم عن ذلك تراجعا للأيديولوجيا الشيوعية مقابل انتشار واسع للديمقراطية الليبرالية في أوربا الشرقية. فالغورباتشوفية تشكل قطيعة مع الماركسية ومبادئها.فهي تحمل النظام السوفييتي لا النظام الأمريكي مسؤوليته عن الحرب الباردة وسباق التسلح. وما لكل هذه التغيرات بداخل الاتحاد السوفييتي وبداخل مناطق نفوذه السابقة والمتمثلة في دول أوربا الشرقية من انعكاسات سلبية على الاتجاه الواقعي فكرا وممارسة.

وإذا كانت نظرية والتز الواقعية لتوازن القوى تقر بأفضلية نظام الثنائية القطبية على غيره من الأنظمة الدولية الأخرى – مخالفة بذلك الواقعية الكلاسيكية- من خلال حفاظها على استقرار النظام الدولي وإستمراريته وعدم تغييره،وترى في نظام الثنائية القطبية النظام الأنسب للحفاظ على التوازن والاستقرار[34]، فإن نهاية الحرب الباردة وتحول النظام الدولي الثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية يضعان الطرح الواقعي الجديد في مأزق لأن نظام توازن القوى – الذي هو جوهر نظرية والتز الواقعية- لا يعمل إلا في إطار نظام الثنائية القطبية.فإذا كانت الواقعية قد تكيفت بسهولة كبيرة مع التحولات في نظام الثنائية القطبية وتوازن القوى في مرحلة الحرب الباردة،فإن التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة أثرت سلبا – إلى حد ما- عليها.وهو التأثير الذي يتطلب من كينيث والتز إعادة النظر في نظريته حول نظام توازن القوى بشكل يجعلها تتماشى مع تحولات النظام الدولي القائم. وهي التحولات التي أصبحت تركز على توازن القوى في المجال الاقتصادي بدلا من توازن القوى في المجال العسكري. هذا التحول الأخير الذي أثر – بدوره- على الواقعيين وألزمهم الاعتماد على القوة الاقتصادية بدلا من القوة العسكرية.

على صعيد التحولات في نمط القوة في العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة ،يمكن الإقرار بوجود إعادة فعلية حقيقية لترتيب وتوزيع عناصر القوة نجم عنها تراجع للقوة العسكرية لصالح القوتين الاقتصادية والتكنولوجية

مع عدم إقصاء لأي منها،بل تداخلها وتشابكها وتكاملها أحيانا وتلازمها تلازم الشرط مع المشروط أحيانا أخرى.

إن استعمال القوة هو سلوكية الدول تجاه بعضها البعض. غير أن المنظور الواقعي يركز على عنصر القوة العسكرية من أجل تحقيق الدول لمصالحها أو الدفاع عنها[35]. لكن استعمال القوة يشمل القوة في بقية مجالات الحياة المتنوعة. وبتركيز الواقعية على القوة العسكرية التي تراجع دورها في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة تكون مكانتها أكثر ملائمة في الدراسات الإستراتيجية منها في العلاقات الدولية[36]. ولذلك فإن التهجم على الفكر الواقعي يتضمن هجوما على القوة العسكرية،حيث أهم هذا الفكر بعدم قدرته على مواكبة مشاكل السياسة الدولية في عالم الاعتماد المتبادل[37] من خلال تنامي أدوار كل من القوتين الاقتصادية والتكنولوجية.وإذا كان كينيث والتز محقا في فكرته التي مفادها أن الأسلحة النووية ستقلل من أهمية الاعتبارات الأمنية وتجعل الدول تركز أكثر على الاقتصاد،فإن الواقع يثبت أن العديد من الدول تركز على قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية إلى أبعد مدى أكثر مما تقترحه الواقعية الجديدة التي تقصي العامل الاقتصادي رغم افتقارها للردع النووي.فكل من ألمانيا واليابان تركزان على قدراتهما الاقتصادية ولكنهما لا يستحوذان على الأسلحة النووية[38].

إن ميزان القوى في النظام الدولي القائم سيعتمد على القوة الاقتصادية،وليس على القوة العسكرية[39]. مما يعني إحلال توازن القوى الاقتصادي – بحكم أن القوى الرئيسية المشكلة لهذا النظام هي قوى اقتصادية بالدرجة الأولى– محل توازن القوى العسكري. وهنا ستجد واقعية والتز الجديدة مكانها إذا أعادت النظر في نظريتها حول توازن القوى، وركزت على العامل الاقتصادي بدلا من العامل العسكري. وعندئذ ستكون أكثر تكيفا والتحولات الدولية الراهنة.

ومهما كانت طبيعة القوة ونوعها وترتيبها حسب الأدوار التي أصبحت تضطلع بها في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، وتوزيعها بين القوى الرئيسية المشكلة للنظام الدولي الحالي، فإن مفهوم القوة ما يزال يمثل إحدى المرتكزات الأساسية لتحليل العلاقات الدولية. كما أن مفهوم المصلحة الوطنية ما يزال المفهوم الذي يتحكم في سلوكيات وسياسات الدول الخارجية في ظل تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل.الأمر الذي يعني أن الواقعية ما تزال قائمة ومهيمنة على العلاقات الدولية الراهنة.وما ينبغي القيام به هو إجراء بعض التعديلات والتغييرات على مستوى الإطار النظري المفهوماتي للواقعية[40]، وخاصة فيما يتعلق بوحدة التحليل المتمثلة في الدولة،والتي تحولت إلى المؤسسات الدولية عبر–وطنية (التكتلات والتجمعات) بعد تقلص دور الدولة في ظل العولمة.وإن كانت الأزمة المالية العالمية لشهر آب 2008، قد أعادت للدولة اعتبارها بعدما أصبح المجتمع الدولي يطالب بضرورة تدخل الدولة لتسيير الاقتصاد العالمي.

وعلى صعيد التحولات القيمية للمنظومة القيمية للعلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة،فإن الاتجاه الواقعي بشقيه الكلاسيكي والجديد وجد البيئة الدولية القائمة على الصراع الحضاري مناخا ملائما لتجسيد معظم

أفكاره وفرضياته لأن الدول في إطار الصراع الحضاري تسعى إلى تحقيق أهدافها المصلحية نتيجة لندرة الموارد والمصادر في العالم.وبالتالي،يظل المنظور الواقعي الكلاسيكي القائم على أساس القوة تحدد المصلحة ساري المفعول في ظل غياب اتجاه نظري حقيقي يعمل على دحض اتجاه الدولة الوطنية.

إن الاعتقاد بأن نشر الديمقراطية الليبرالية يساعد على إعادة بلورة النظام وقيامه على أسس السلم والأمن هو اعتقاد لا يحظى بالأهمية في كتابات والتز، ويشكل أهم انتقاداته لفرانسيس فوكوياما الذي يحاول أن يبين بأن التحول العالمي أبقى على حالة الإجماع بين القوى الديمقراطية الليبرالية الصناعية[41]. فقد كان فوكوياما يستهدف الواقعيين في تركيزهم على الفوضى الدولية والتطور التدريجي للنظام الدولي.فالواقعية – في نظره– لم تدرك بأنه لا توجد حركة اجتماعية كالفاشية،الوطنية والقومية أو الشيوعية قادرة على تحدي الفكرة الليبرالية ونشأتها.وفي رأيه أن الأطراف غير الغربية من العالم ستكون في المستقبل المنظور كأطراف متلقية للقيم الغربية[42].

إن كل فرضيات الواقعية أثبتت صحتها عبر التاريخ.غير أنها لم تساعدنا على استيعاب الفوارق الجوهرية للسياسة العالمية قبل وأثناء وبعد الحرب الباردة.كما أن الدول تسعى إلى تحقيق مصالحها بطرق متباينة من حقبة زمنية إلى أخرى. فإذا كانت الدول تحدد مصالحها انطلاقا من البعد الأيديولوجي في فترة الحرب الباردة، فإنها في فترة ما بعد الحرب الباردة أضحت تحدد مصالحها انطلاقا من البعد الحضاري. إذ تتعاون الدول المتماثلة ثقافيا وتتحالف مع بعضها البعض،وهي في صراع – في نفس الوقت– مع تلك الدول ذات الثقافات المختلفة والمتنوعة[43].

وهكذا، وتأسيسا لما سبق ذكره من انتقادات،تغدو مسالة إعادة نظر الواقعيين لمقترباتهم النظرية وأدواتهم التحليلية وأنساقهم المفهوماتية والفكرية بطريقة تتماشى مع سياق المناخ الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة أكثر من ضرورة. وسيكون ذلك بدون الحاجة إلى إزاحة المبادئ الأساسية وفرضيات الواقعية الرئيسية لأنها مع ذلك تبقى في معظمها صالحة للتكيف مع تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة. وهنا تبرز القيمتين العلمية والعملية للواقعية كاتجاه نظري من أهم الاتجاهات النظرية التي هيمنت على العلاقات الدولية،ولاسيما في مرحلة الحرب الباردة.

إن أهم إسهامات الواقعية تتجلى في فرضياتها الأساسية التي تبقى سارية المفعول في تحليل واستيعاب العلاقات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة،طالما أن المسائل العسكرية ما تزال محل نقاش.فالواقعية هي الاتجاه النظري الذي يرفض الاندثار والزوال.كما أن العلاقات العسكرية الدولية تظل المظهر المحوري للقوة[44]. فالواقعية طريقة منهجية للتفكير رائعة ومفيدة لاستيعاب وتفسير العلاقات الدولية من خلال تطويرها لفكرة التفسير البنائي لمنطق سياسة القوة[45].

ثالثا - مدى تأثير التحولات الدولية على الاتجاه الماركسي في العلاقات الدولية:

إن إعادة توزيع وترتيب عناصر القوة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة لصالح القوتين الاقتصادية والتكنولوجية،تبرهن على الصعيد التنظيري على أن النظرية الماركسية التقليدية كانت وما تزال أهم النظريات الاقتصادية في تفسير وتحليل سلوك الدول. بالنظر للوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة،يمكن أن نسجل بأنه وضع يتماشى-إلى حد ما- مع التحليل الماركسي التقليدي،لأنه تحليل يركز أساسا على المتغير الاقتصادي،وإن كان قد تراجع أيديولوجيا.ولعل ما يبرهن على ذلك هو أن النظرية الاجتماعية النقدية Critical Social Theory التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة هي ليست انتقادا للمناهج النظرية التقليدية بقدر ما هي تطوير للفكر الماركسي.فالوضع الراهن يتميز بتعاظم دور القوة الاقتصادية بغض النظر عن هيمنة الاقتصاد الرأسمالي العالمي عليها.فخلافا للاتجاهات النظرية التقليدية،نجد أن الاتجاه الماركسي بشقيه التقليدي والجديد،الاتجاه النظري الوحيد الذي يركز على المتغير الاقتصادي فهي ترى أن الاقتصاد هو القوة المحددة والمحركة للسلوك السياسي،وهو السلوك الذي بات يميز العلاقات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة.فالطبقات والدول تستجيب آليا للتغيرات الدولية بناء على موقعها في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي[46]. والأهم من كل ذلك،يمكن أن نسجل بأن سعي الدول إلى زيادة قوتها لا يقتصر- في واقع الأمر- على القوة العسكرية،وإنما يشمل القوتين الاقتصادية والتكنولوجية كذلك. ففي ظل تعاظم دور القوة الاقتصادية، يجد الطرح الماركسي مكانته في العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة.وهي المكانة التي تبوءها بفضل أحد مبادئه الأساسية،ألا وهو المادية الجدلية في إطار علاقة التأثير والتأثر بين البنية التحتية (الاقتصاد) والبنية الفوقية (السياسة وصنع القرار السياسي).وهي الثنائية البنيوية التي عرفت تطويرا لها في التصنيف الثنائي للمستويات البنيوية المختلفة عند ديفيد إيستون في إطار ما يعرف بالعلاقة بين المدخلات والمخرجات[47]. فالنظرية الماركسية تقوم بتفسير السلوك الدولي انطلاقا من المتغير الاقتصادي.إذ ترى في الاقتصاد القوة المحددة للسلوك السياسي والمحركة أو المحفزة له، والطبقات والدول تستجيب لتحولات البيئة الدولية،استنادا لموقعها في النظام الاقتصادي الدولي[48]. كما تتخذ الماركسية التقليدية من الاقتصاد معيارا لقياس مدى تقدم أو تخلف أي مجتمع بشري. فمن يستحوذ على اقتصاد قوي،يملك مجتمعا قويا والعكس،أي من يستحوذ على اقتصاد هش وضعيف، يملك مجتمعا مختلفا وضعيفا. فبنيته التحتية الاقتصادية القوية تؤثر بشكل إيجابي على بنية المجتمع الفوقية السياسية. وهو تحليل ماركسي جدلي ما يزال يجد تطبيقات واسعة له في عالم أصبحت تهيمن عليه القوة الاقتصادية وليس القوة العسكرية.فالقوى الفرعية للنظام الدولي لما بعد الحرب الباردة هي كلها قوى اقتصادية بالدرجة الأولى (الولايات المتحدة الأمريكية،اليابان،الاتحاد الأوربي،ألمانيا والصين).

إن انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية يؤثران نسبيا على الماركسية كأيديولوجيا. مما يعني أن الايدولوجيا الشيوعية ما تزال قائمة ومطبقة في بعض الدول كالصين،فيتنام، كوبا وكوريا الشمالية،مع بقاء بعض الأحزاب الشيوعية الحاكمة في الدول الغربية نفسها،مثلما هو الحال بالنسبة للحزب الاشتراكي

الإسباني بقيادة ثباتيرو. وما حدث بالفعل هو نهاية للصراع الأيديولوجي بين الشيوعية والليبرالية،وتراجع للدور الذي كانت تضطلع به الأيديولوجيا الشيوعية في مرحلة الحرب الباردة[49].

وبنهاية الصراع الأيديولوجي وتراجع القيم والمبادئ الماركسية-اللينينية، حاولت الفلسفة الغربية أن تضع حدا للتاريخ بانتصار القيم والمبادئ الليبرالية.مما يعني ذلك -بدوره- إلغاء لكل القيم الأخلاقية والتنظيمية التي تزخر بها الحضارات الأخرى،خاصة الحضارة العربية-الإسلامية[50]. فأهم نقطة بالنسبة للرأسماليين الغربيين هي انهيار الاتحاد السوفيتي وإعادة انتشار الرأسمالية على أرض ثورة أكتوبر الاشتراكية[51]. فقد كان لانهيار المعسكر الاشتراكي بأكمله أثره البالغ على أيديولوجية النظرية الماركسية التي لا تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تترك لها فرصة لتجديد نفسها[52] من خلال محاولتها نشر أيديولوجيتها الليبرالية، وهيمنتها على العالم برمته في عالم ما بعد الحرب الباردة. وهو ما اتضح جليا في أطروحة نهاية التاريخ وخاتم البشر لفرانسيس فوكوياما التي تقر بزوال النظريات المنافسة للديمقراطية الليبرالية وعدم جدوى النظرية الماركسية[53].

بيد أن اعتقاد صاموئيل هانتنغتون "بحتمية" صدام الحضارات، يذكرنا بالمدرسة الماركسية التي لطالما تبنت فكرة الصراع الحتمي بين الطبقات والوصول الحتمي للمجتمع الشيوعي.كما أن تلك المدرسة تراجعت وأصبحت قاب قوسين أو أدنى من السقوط بفعل المصير الذي واجهته التجارب الشيوعية، فإن أية "حتمية" ستلقى نفس المصير[54]. فما وقع للمعسكر الاشتراكي يثبت أن نتائج المدرسة الماركسية كانت معاكسة لمقولاتها وفرضياتها وادعاءاتها بحتمية ازدهار وتقدم المجتمعات التي تسودها وتحكمها. فضلا عن عجزها في معالجة المشكلات التي ادعت أنها جاءت لكي تحلها[55]. كما أن جميع الشعارات المطروحة سابقا بشأن التطور اللارأسمالي وتدمير الاقتصاد الرأسمالي في إطار معاداة الاستعمار وتحرر المستعمرات من الاستغلال وتعميق المنجزات الاشتراكية،أضحت كلها في حكم الماضي[56].

أما فيما يتعلق بتأثير تلك التحولات الدولية على المنظور النيوماركسي (التبعية) يمكن القول إن مدى تكيف نظرية التبعية مع تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة ينبع في ذلك الترابط بين ظاهرتي التبعية والتنمية،لأنهما وجهان لعملة واحدة هي النظام الرأسمالي العالمي على حد تعبير أنصار نظرية التبعية، وعلى رأسهم كردوسو وفاليتو وما تزال هناك دولا قوية ودولا ضعيفة. فنظرية التبعية ليست مثل الماركسية التقليدية،فهي ما تزال موجودة ولكن في شكل متطور[57]. ويتوقف تطبيقها على التحولات المختارة للدراسة. مما يعني أن ليس كل أفكارها ومقولاتها تتطابق مع تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة. فلو أسقطنا نظرية التبعية على هذه التحولات، يمكن أن نستشف أن إطارها المفهوماتي-النظري ما يزال ساريا للمفعول سواء على مستوى الأسباب الحقيقية للتخلف، وبالتالي تبعية دول الجنوب، أو على مستوى آليات تكريس التبعية، أو على مستوى تياراتها الفكرية.

فعلى مستوى الأسباب، يمكن القول أن دولة المحيط ما تزال تعتمد في صادراتها لدولة المركز على منتوج أو منتوجين من المنتوجات الزراعية،ومادة أو مادتين من المواد الأولية الخام،ولاسيما في مجال المحروقات.بينما تقوم دولة المركز بتحويلها إلى مواد صناعية تحويلية،وتعيد تصديرها لدولة المحيط،ولكن بأثمان باهظة.فهناك تبادل لا متكافئ بين دولة المحيط تملك المنتوجات الزراعية وبعض المواد الأولية الخام ودولة المركز التي تملك التكنولوجيا ورؤوس الأموال.هذه الأخيرة تظل آلية قائمة بذاتها،نظرا لندرتها في دولة المحيط.فالهوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف في اتساع مستمر.

أما على مستوى الآليات،ففضلا عن آلية التبادل اللامتكافئ ورؤوس الأموال المذكورين أعلاه، يمكن القول أن ما زاد الطين بلة كما يقال هو أنه بدون آلية المؤسسات النقدية العالمية ممثلة في: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فإن دول المحيط لا تستطيع أن ترفع تمويلها من بنوكها المحلية أو الجهوية،أو من مصادر رأس المال الخاص.وما تفترضه هذه المؤسسات من شروط تعجيزية على دولة المحيط،تجعلها غير قادرة تماما على تحقيق أدنى مستويات نموها نظرا لهشاشة بنيتها الداخلية. وهو الوضع الذي ينجم عنه مشاكل وآفات اجتماعية[58]. وقد لقيت هذه المؤسسات تدعيما متزايدا لها في ظل العولمة على غرار الشركات المتعددة الجنسيات، بل أصبحت تمثل قوى العولمة نفسها.

أما المعونة،فقد أصبحت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك منظومته الاشتراكية،تقدم لدول أوربا الشرقية بدلا من دول العالم الثالث[59] بحكم تحول الصراع شرق-غرب إلى صراع شمال- جنوب،وانضمام دول أوربا الشرقية في كل من الاتحاد الأوربي اقتصاديا،وحلف شمال الأطلسي عسكريا.إذ لا توجد هناك مساعدات بدون روابط.

أما على مستوى التيارات الفكرية لنظرية التبعية، فيمكن القول أن عودة الحديث عن الإمبريالية في عالم ما بعد الحرب الباردة وتشبيهها بالعولمة بالمفهوم الأمريكي،يمثل نموا متزايدا لتياراتها الفكرية،ولاسيما منها تياري الإمبريالية ونموذج المركز-المحيط[60]. بل فوق كل ذلك نجد أن العولمة منبثقة من نظرية الاستعمار الجديد،وتستمد جذورها من نظرية التبعية التي تنظر للإمبريالية كظاهرة دولية مرتبطة بالرأسمالية من النواحي البنيوية،الاجتماعية والاقتصادية[61].

لقد بدأ تأثير العولمة واضحا على دولة الجنوب في انحصار وظيفتها على "الإجلاء و التسليم" مع قيامها بالتسويق والترويج لهذه الوظيفة،بحجة أنها تحقق لها المصلحة العامة. فهي تقوم ببيع الشركات والمشروعات العمومية التي أقيمت في عهد الدولة الوطنية للشركات المتعددة الجنسيات، وتسمي ذلك بالخوصصة.كما تقوم بسحب الدعم المقدم للفقراء،وتسميه إصلاحا اقتصاديا.وتقوم باستيراد السلع من الخارج لتحل محل المنتوجات الوطنية،وتسمي ذلك تكيفا هيكليا.كما تقوم بتغيير مناهجها التربوية والتعليمية بما يتماشى والمشيئة الأمريكية،وتسمي ذلك تكيفا وتأقلما مع التحولات الدولية الراهنة...وهلم جرا.وبالتالي،أضحت دولة الجنوب أو

المحيط في ظل العولمة دولة تقوم بمهمة البناء والتشييد لغيرها.وهو ما عبر عنه جون غالتينغ في تيار الإمبريالية بنظرية التبعية[62]. والدولة بهذه الصفات هي تلك الدولة التي يطلق عليها اسم "الدولة الرخوة" "The Soft State"،وهو اسم استخدمه غونار ميردال Gunnar Myrdal في أواخر الستينيات من القرن العشرين،للدلالة على استعداد أغلبية حكومات الدول المتخلفة للفساد، ولتجاهل حكم القانون،ولتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة.وهي السمات التي أصبحت أكثر تجسيدا في دول العالم الثالث في عالم ما بعد الحرب الباردة منها في الستينيات[63]. ولعل الجزائر أبرز مثال على ذلك،حيث ارتبطت باندماجها ضمن النظام الرأسمالي العالمي وشجعت الخوصصة. مما أثر ذلك سلبا على الوضع الداخلي،الذي نجم عنه عدم استقرار اجتماعي وسياسي، تدهور اقتصادي، تفاقم مديونية الجزائر الخارجية وضعف الأداءات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.ومن أجل مواجهة هذه التحديات والمشاكل،يجب أن تقوم الجزائر بعقلنة مختلف نظمها التربوية والاقتصادية،وتشجيع البحث العلمي،واعتماد العلم كأساس لأي تحول معقلن. ولن يتأتى ذلك إلا بتوافر الإرادة والعزيمة لنشر الوعي والإدراك مع الالتزام بروح المسؤولية[64].

إن الجديد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة بالنسبة لنظرية التبعية، يكمن في إعادة توزيع الأدوار بين دول الشمال لضمان وتأمين مصالحها وزيادة بسط نفوذها وهيمنتها على دول الجنوب، وليس الجديد في الاستجابة لمطالب هذه الأخيرة من أجل تضييق الهوة كأقل تقدير.رغم أن دول الجنوب ترغب في التعاون الكامل والحقيقي مع دول الشمال[65]. ولكن مع لعبها دور المقرر والشريك وليس دور التابع.فلو أخذنا على سبيل المثال ما يسمى بمشروع الشراكة الأورو-متوسطية، لوجدناه - في جوهره - سياسة تكرس تبعية دول الجنوب لدول الشمال أكثر منه سياسة تقوم على التعاون المتبادل.وفي ظل هذا الوضع،فإن علاقات التبعية ستتعمق أكثر نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة والأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة[66]. وما زاد في تعميق علاقات التبعية هو عملية نشر الديمقراطية الليبرالية التي تعد إحدى المكونات الأساسية للمنظومة القيمية للنظام الدولي الحالي،والتي أدت إلى تقسيم العالم إلى "دول ديمقراطية" و"دول غير ديمقراطية" انطلاقا من القناعة الأمريكية.فالأولى تمثل الدول المتقدمة والثانية الدول المتخلفة.وما ينتج عن ذلك من علاقات هيمنة واستغلال وعدم استقرار في الدول "غير الديمقراطية"[67].

رابعا - مدى تأثير تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة على الاتجاه النظري للتكامل الدولي:

يمكن القول أن التيارات الفكرية لهذا الاتجاه النظري قد ضمنت – ولو بدرجات متفاوتة ومتباينة- تكيفها مع تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة،خاصة في ظل توجه الوحدات السياسية نحو التكتلات الاقتصادية فيما بينها أكثر من أي وقت مضى[68]، حيث أصبح عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة يوصف بعالم التكتلات الاقتصادية.وأضحت الوظيفية الأصلية موضوع النقاش بعدما أعيد طبع كتابات ديفيد متراني، لاسيما وأن هذا

الأخير كان يهدف في وظيفيته إلى تحقيق السلام والرفاهية وتعظيم المكاسب المتوخاة من تزايد الثروة والمشاركة الواسعة من خلال السماح بالتدفق الحر للسلع والخدمات، وتنقلات الأشخاص والمعلومات والأفكار عن طريق التنظيمات عبر-وطنية[69]. وهي مسائل أصبحت في متناول الدول في إطار التكتلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في ظل العولمة.

غير أن أنصار اتجاه التكامل الدولي -كغيرهم من أنصار الاتجاهات النظرية الكبرى- لم يتمكنوا من التنبؤ بتلك التحولات الدولية التي وقعت في الفترة ما بين 1989 و1991، والمتمثلة في:سقوط جدار برلين،تفكك منظومة دول أوربا الشرقية وانهيار الاتحاد السوفييتي.وبالتالي -وإن كانت تيارات اتجاه التكامل الدولي قد تأقلمت مع هذه التحولات كما أشرنا أعلاه- فإن فشلها في التنبؤ بها لم يمكنها من الوصول إلى نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية،يكون بمقدورها تفسير مسألة التكتلات والتجمعات المتنامية وعلاقتها بمسألة السيادة في ظل العولمة، والتنبؤ بكل التغيرات والتطورات التي ستحصل بشأنها.

إن فشل أنصار التيارات الفكرية لاتجاه التكامل الدولي في التنبؤ لتلك التحولات الدولية، يعني أنهم لم يتوقعوا التغير الذي حدث على مستوى التكامل الجهوي على إثر سقوط جدار برلين[70]، وتحوله إلى تكامل إقليمي - بعد توسيعه- ليأخذ بعدا جغرافيا، بعدما كان ذو طابع جيو-سياسي من جهة،كما أن تفكك الاتحاد السوفييتي كنموذج للتكامل الفيدرالي يمثل ضربة قوية لاتجاه التكامل الجهوي القائم على الأساس الفيدرالي. وتركت نهاية الحرب الباردة انطباعات مهمة غير متوقعة على التكامل الأوربي، والمتمثلة في توسيع الاتحاد الأوربي شرقا،مما يتطلب من أنصار اتجاه التكامل الدولي إعادة النظر في بعض مؤشرات،مستويات وفرضيات التكامل.ومع ذلك لا يمكن الحديث في الوقت الراهن أو حتى في المستقبل المنظور عن اتحاد أوربي كلاعب أساسي وقوي في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في ظل احتوائه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية -كقوة مهيمنة ومتزعمة للنظام الدولي القائم- تارة كحليف استراتيجي وتارة أخرى كمتعاون[71]. إضافة إلى لعبه دور التابع وليس المقرر في علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية،رغم أنه يمثل إحدى أهم القوى الفرعية المشكلة للنظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

ولكن تراجع الدولة كوحدة تحليل في ظل هيمنة ظاهرة العولمة،بات يطرح بدائل أخرى من وحدات التحليل، تقوم على أساس النظام الذي يجعل من التكتلات والتجمعات وحدات تحليل أساسية[72]. وهو ما يعمل لصالح تدعيم اتجاه التكامل الدولي.كما تجد وظيفية ميتراني -معتمدة على مبدأ الانتشار Spill-Over حول نقل بؤرة الاهتمام من المسائل السياسية (السياسة العليا) High Politics إلى المشكلات التقنية-الفنية (السياسة الدنيا) Low Politics- مكانتها في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة. وهو العالم الذي أصبحت تهيمن عليه مسائل السياسة الدنيا المتمثلة في الاقتصاد والتكنولوجيا، وبالتالي منح الأولوية لقضايا السياسة الدنيا على حساب قضايا السياسة العليا.فلو قمنا بعملية استقرائية مسحية حول طابع التكتلات التي شهدتها العلاقات الدولية لما بعد الحرب

الباردة، لوجدناها – في معظمها – ذات طابع اقتصادي.فالنظام الدولي الجديد هو نظام اقتصادي بالدرجة الأولى،منظمة التجارة العالمية هي تكتل اقتصادي عالمي، العولمة هي في طبيعتها اقتصادية،كونها آلية من آليات تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي. هذا فضلا عن التكتلات الاقتصادية على المستوى الإقليمي كالاتحاد الأوربي، النافتا، التكتل الآسيو–باسيفيكي وتكتل دول أمريكا اللاتينية. فكل هذه التكتلات على المستويين الدولي والإقليمي أمثلة ساطعة على مواكبة وظيفية ميتراني لتحولات عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة.

وفي تيار التوحيد السياسي عند أميتاي إيتزيوني، وجدت فرضياته،ولاسيما منها الفرضيتين الثانية والرابعة،والقائلتين بضرورة توافر عنصري المنفعة والإكراه لتحقيق عملية التوحيد[73]، مكانتيهما في تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.فرغبة دول أوربا الشرقية وسعي تركيا حاليا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي بعد الانهيار السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية،دليلا واضحا على أهمية النتائج (المنفعة) المتوخاة من وراء استمرارية التكامل الأوربي.كما أن عنصر الإكراه في عالم ما بعد الحرب الباردة يمكن تحديده في النظام الدولي القائم نفسه الذي هو نظام تهيمن عليه القوة الأمريكية. هذه الأخيرة التي تفرض على الوحدات السياسية الانضمام إليه،ولكن بشروط تعجيزية من خلال بوابة منظمة التجارة العالمية،ولاسيما إذا تعلق الأمر بدول العالم الثالث.كما أن توسيع حلف شمال الأطلسي ليشمل دول أوربا الشرقية، يرجع إلى وجود عنصر الإكراه المتمثل في محاولة دول أوربا الغربية (الأعضاء في الحلف) بناء إستراتيجية للدفاع الأوربي المشترك في مواجهة القوة العسكرية الأمريكية.وهكذا فالإكراه والمنفعة عنصران ضروريان في أية عملية تكاملية.

أما فرضية إيتزيوني بشأن ضرورة الإسراع إلى تشكيل التوحيد،فهي فرضية تجد تطبيقات واسعة لها في العالم المتقدم، لأنها فرضية وثيقة الصلة بعنصر الثقة بين الحاكم والمحكوم. إذ نجد أن المواطن في الدول المتقدمة يضحي بكل ما لديه من قوة من أجل بلوغ هذا الهدف.وهنا يكمن سر نجاح التجارب التكاملية في العالم المتقدم. ومن بين هذه التجارب نجد:الاتحاد الأوربي، تكتل النافتا...الخ.بينما التجارب التكاملية في العالم المتخلف سرعان ما يكون مآلها الفشل الذريع نتيجة لفقدان عنصر الثقة بين الحاكم والمحكوم، الناتجة عن طبيعة الأنظمة السياسية في العالم المتخلف والتي هي أنظمة سياسية تسلطية،استبدادية مهما كانت طبيعة الحكم فيها ملكي أو رئاسي أو برلماني...الخ. فعنصر الثقة يعزز فرص التكامل، ويؤدي إلى نجاح العملية التكاملية على المستويين الرسمي والقاعدي.

ويتفق هاس مع إيتزيوني من حيث دوافع عملية التكامل من خلال حساب معدلات المكاسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية في العملية التكاملية. كما يتفق مع ميتراني من حيث انتقال العملية التكاملية من المجال التقني–الفني إلى المجال السياسي[74]، معتمدا في ذلك على مبدأ التسييس التدريجي، جاعلا الاتحاد الأوربي إطارا تطبيقيا لوظيفيته الجديدة. فالاتحاد الأوربي بدأ عمليته التكاملية في المجال الاقتصادي، لينتقل بعد ذلك إلى المجال السياسي من خلال توحيد العملة وتشكيله للبرلمان الأوربي ومحاولته صياغة دستور أوربي موحد.

وفي رأي هاس أن المصالح الأنانية للطرف الساعي للتكامل، قد تلعب دورا بارزا في جلب أو إبعاد أي طرف. وتجسد ذلك في سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وعدم رغبة بعض الدول الأعضاء ولاسيما فرنسا وألمانيا في ذلك.

وفي تركيزه على عنصر الولاء للتنظيم الدولي على المستويين الإقليمي والدولي، يعتمد هاس على مسألة حقوق الإنسان والتي اعتبرها من المسائل الهامة التي تكون فيها عملية التعميم والانتشار أنجع وأنجح، وبالتالي تعمل على توحيد الشعوب. وبرزت أهميتها بوضوح في إطار ما أصبح يعرف بالمجتمع المدني العالمي الذي يضم منظمات غير حكومية وغيرها من المنظمات والمؤسسات الإنسانية الأخرى.

أما بالنسبة لتيار جون غالتينغ وحالات التكامل، فإن نموذجه حول الولاء للوحدة المتمثل في التكامل التبادلي بين الأجزاء والكل، والذي يصدر عن قناعة الأطراف المشاركة[75]، ما يزال ساري المفعول. كما أن النتيجة التي توصل إليها غالتينغ والتي مفادها بأن المجتمع الدولي المعاصر يميل نحو التكامل المؤسسي والتنظيمي أكثر منه نحو التكامل الإقليمي، فيه كثير من الصحة.ويتجلى ذلك بوضوح في تكتل الاتحاد الأوربي بعد توسيعه، منظمة حلف شمال الأطلسي بعد توسيعها،الاتحاد الإفريقي حاليا ليصبح على شاكلة الاتحاد الأوربي على المستويين المؤسساتي والتنظيمي ومنظمة التجارة العالمية... الخ. إلا أن قول جون غالتينغ بالولاء التام لهذه المنظمات والمؤسسات مبالغ فيه لأنه يمس بسيادة الأطراف المشاركة في العملية التكاملية.

ما يمكن ملاحظته على النماذج التكاملية لعالم ما بعد الحرب الباردة على المستوى الإقليمي، أنها ذات طابع جغرافي وليست ذات طابع جيو-بوليتيكي. وهو التحول الناتج عن تراجع العاملين الأيديولوجي والعسكري لصالح العاملين الاقتصادي والتكنولوجي. وهكذا تكون دراسة كارل دويتش حول الاتصال والتقارب الجغرافي قد وجدت بيئتها الملائمة لها في تكتلات عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة.فتوسيع الاتحاد الأوربي ليشمل دول أوربا الشرقية وتحويله إلى أوربا الموحدة، يجسد طرح كارل دويتش في هذا المجال. وكذا بعض مؤشرات التكامل، وخاصة تلك المتعلقة بالتقارب، التجانس، التعامل والتبادل والمصالح المشتركة والاتصال. كما يتقاسم دويتش وجهة نظر متراني في دعوته لبناء مؤسسات ومنظمات تقوم على تأمين السلم والأمن والاستقرار.مثاله في ذلك العلاقات الأمريكية-الكندية التي ارتقت في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة إلى علاقات تكامل،تشمل كل دول أمريكا الشمالية في إطار ما أصبح يعرف بالنافتا. ومن بين الأمثلة الأخرى على التجارب التكاملية ذات الطابع الجغرافي، نذكر تكتل الآسيان بين دول جنوب شرق آسيا،والاتحاد الإفريقي بين دول القارة الإفريقية ومنظمة دول أمريكا اللاتينية...الخ.

وفي دراسته لعنصر الاتصال، يركز دويتش على تاريخ العلاقات بين الوحدات السياسية المعنية بالتكامل. فبقدر ودية العلاقات بين الأطراف المعنية، بقدر ما يؤدي ذلك إلى تفعيل قنوات الاتصال، وبالتالي تدفق المعلومات بينها، ومن ثم التعجيل بالعملية التكاملية[76]. وهنا يمكن القول أنه من بين الأسباب المباشرة التي حالت

دون ترجمة الاتحاد المغاربي إلى واقع ملموس، العلاقات المتوترة المتشنجة بين دول الاتحاد المغاربي الناتجة عن الصراعات الحدودية فيما بينها وعن المواقف المتناقضة بشأن قضية الصحراء الغربية...الخ.وفضلا عن ذلك، فإن ظاهرة العولمة في جانبها الثقافي-الاتصالي[77]، هيأت المناخ الملائم لطرح دويتش المتعلق بعنصر الاتصال كعنصر أساسي للتقارب بين الوحدات السياسية،وبالتالي إحداث العملية التكاملية فيما بينها، لدرجة أن العالم أصبح بواسطته قرية صغيرة. مما يعني ذلك أن عنصر الاتصال مهم لتكريس التكامل ليس على المستوى الإقليمي فحسب، وإنما على المستوى الدولي كذلك.

أما دراسة بروس روسيت،فهي متميزة عن بقية الدراسات الوظيفية،ليس فقط لكونها تعتمد على التحليل الكمي، وإنما لكونها لا تقر بمبدأ التعميم والتقارب الجغرافي كذلك[78]، حيث يرى روسيت أن التكامل في قطاع لا يؤدي بالضرورة إلى التكامل في بقية القطاعات الأخرى. وهو ما ينطبق فعلا على بعض التجارب التكاملية في الميدان الاقتصادي، مثل: تكتل النافتا وتجمع الآسيان بين دول جنوب شرق آسيا، أو في الميدان السياسي مثل: الاتحاد الإفريقي. أما فيما يخص التقارب الجغرافي، فإن روسيت لا يعتبره عنصرا أساسيا للتفاهم وبالتالي للتكامل،مستدلا على ذلك بالدول الأعضاء في تكتلات أو أحلاف عسكرية. ويعطي مثالا على ذلك، الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لحلفي بغداد وجنوب شرق آسيا،وحاليا دول أوربا الشرقية بالنسبة لحلف شمال الأطلسي.غير أن هذه النتيجة التي توصل إليها روسيت، عرفت تراجعا كبيرا –كما رأينا ذلك أعلاه- بتحول التكتلات من العامل الجيوبوليتيكي إلى العامل الجغرافي، مثل: الاتحاد الأوربي ليشمل القارة الأوربية،الاتحاد الإفريقي ليشمل القارة الإفريقية، والنافتا لتشمل أمريكا الشمالية...الخ. ومع ذلك، تعتبر دراسة روسيت مساهمة متميزة للتحليل الوظيفي باعتمادها على منهج التحليل الكمي واختلافها عن التيارات الفكرية السابقة في دراسة وتحليل الظاهرة التكاملية.

خامسا - مدى تأثير تنامي دور التكنولوجيا ونشر الديمقراطية اللبيرالية على الاتجاه السلوكي:

لقد أدى التطور التكنولوجي الذي شهده منتصف القرن العشرين إلى ظهور الاتجاه السلوكي للعلاقات الدولية. وهي الفترة التي عرفت فيها الحرب الباردة أوجها، فكان الاتجاه السلوكي خطابا أيديولوجيا للقيم اللبيرالية الغربية. ولذلك، فإن الإشكالية المراد مناقشتها ومعالجتها في هذا المجال هي: ما مدى تطور أو تكيف الاتجاه السلوكي مع تنامي دور القوة التكنولوجية في إطار ما يعرف بالموجة الثالثة وسيادة القيم اللبيرالية على إثر الانهيار السوفييتي والمنظومة الاشتراكية وتراجع الأيديولوجية الشيوعية؟

إن الإجابة عن هذه الإشكالية تقتضي منا الوقوف عند طبيعة الاتجاه السلوكي. فلو تأملنا مليا في طبيعته من حيث المادة، المنهج وأدوات التحليل، لأدركنا يقينا بأن كتابات أنصار الاتجاه السلوكي تكاد تكون دعاية للقيم اللبيرالية. بل فوق كل ذلك، جعل السلوكيون تلك القيم في شكل قوانين على شاكلة القوانين العلمية في

الطبيعيات. ولعل ما يؤكد على ذلك هو وصف أحد أبرز أنصار الاتجاه السلوكي ألا وهو ديفيد إيستون –عند تناوله لأسس ومبادئ التحليل السياسي في مرحلة ما بعد السلوكية– بأن القيم الليبرالية هي قيم إنسانية متحضرة. ومن هذا المنظور، ومن خلال الانتشار الواسع للقيم الليبرالية، فإن الاتجاه السلوكي يجد مكانته في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة فيما يخص التحولات على مستوى المنظومة القيمية للنظام الدولي،لاسيما وأن السلوكيين يؤكدون على أفضلية القيم الليبرالية والنظم الليبرالية المعاصرة، وتحديدا النظام السياسي الأمريكي عن غيرها من الأنظمة السياسية الأخرى. ويتجلى ذلك واضحا في سعيهم إلى تحفيز المجتمعات الأخرى على إتباع وانتهاج هذا النوع من الأنظمة السياسية.إن السلوكية – بهذا المعنى– تصب في القالب النظري لفرانسيس فوكوياما حول نهاية التاريخ، حيث تدعو إلى سيادة الديمقراطية الليبرالية وانتشارها في شتى أرجاء العالم. بيد أن تكيفها مع هذا التحول، يعني أنها خطاب أيديولوجي يعمل على خدمة الديمقراطية الأمريكية خصوصا، والديمقراطية الليبرالية عموما من جهة،كما أن السلوكية لم تقدم سوى حلا جزئيا حول كيفية معالجة القيم في السياسة العالمية من جهة أخرى[79].

وإذا كان الاتجاه السلوكي دعاية غربية لنشر الديمقراطية الليبرالية في مختلف أنحاء العالم بحكم البيئة الدولية التي أفرزته والتي تتميز بالصراع الأيديولوجي في إطار الحرب الباردة، ووجدت تدعيما له في المحاولة التنظيرية لفرانسيس فوكوياما في أطروحته حول نهاية التاريخ، فإنه بذلك يكون قد أنحرف عن الهدف الذي جاء من أجله ألا وهو بناء نظرية عامة شاملة لتحليل عالم السياسة برمته. كما يرجع إخفاقهم في بلوغ هذا الهدف إلى عدم التوازن بين التنظير وبين استخدام أدوات البحث. ناهيك عن أن المفاهيم التي يستخدمها هذا الاتجاه النظري (البنية، الوظيفة، النسق والاتزان) مفاهيم سكونية جامدة بطبيعتها، وليست مفاهيم ذات طبيعة حركية وديناميكية[80].

لو قيمنا الاتجاه السلوكي على مستوى أدوات التحليل المستخدمة، لوجدنا أن مبتغاه في استعمال الأدوات الإحصائية والكمية على النشاط السياسي أدى به إلى إغفاله لهدفه المنشود المتمثل في بناء نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية من خلال التزاوج بين التنظير وأدوات البحث المستخدمة.وفضلا عن ذلك، فإن الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) ليس وسيلة لجمع المعلومات والبيانات،وإنما هو طريقة للتحليل التي يريدها الباحث[81].

لكن بالمقابل، تركت الثورة التكنولوجية وتحديدا ثورة المعلومات وتدفقها وانتشارها في كل بقاع العالم صدى كبيرا على عملية صنع القرار السياسي. وهو النموذج الذي يمثل أحد أهم وأبرز النماذج النظرية للاتجاه السلوكي. وقد كان ذلك الأثر الإيجابي بفضل قنوات نقل المعلومات من مختلف وسائل الإعلام والاتصال (الثورة الإعلامية) وموارد الانترنت والأقمار الصناعية (الثورة الإلكترونية)[82]. اعتبارا أن القرار السياسي الناجح هو ذلك القرار الذي يكون مزودا بزخم هائل من المعلومات المفيدة والصحيحة من تلك القنوات المعلوماتية

المذكورة. وهي المعلومات التي منحت للسلوكيين الأفضلية المنهجية في كشفهم النقاب عن بعض البوادر الأولى للانهيار السوفيتي[83]، وليس نهاية الحرب الباردة في حد ذاتها. وقد ساعدهم في كشفهم البدايات الأولى للانهيار السوفيتي،تلك الدقة التي تميز أبحاثهم المنطلقة من الواقع، والتي تعتمد على أساليب القياس الكمية.

ومع ذلك،فإنه لا يمكننا القول بأن الثورة التكنولوجية – التي عرفت بالموجة الثالثة على حد تعبير تافلير– وكذا سيادة القيم الليبرالية وانتشارها من خلال الدعاية والترويج لها في إطار ما يعرف بأطروحتي نهاية التاريخ وصدام الحضارات لكل من فرانسيس فوكوياما وصاموئيل هانتنغتون على التوالي، قد أدتا إلى تطوير الاتجاه السلوكي بقدر ما أدت إلى تكيفه معها أكثر من أي وقت مضى.إذ أن الأبحاث في مجال العلاقات الدولية تخلت عن الطريقة الفلسفية الأونطولوجية وأصبحت تعتمد على الأساليب الكمية والإحصائية، والتي تضفي على البحث الصبغة العلمية وتجعله أكثر دقة.

غير أن إدعاء السلوكيين بأن النشاطات السياسية كمادة للتحليل السياسي المعاصر تسير بانتظام على شاكلة الظواهر الطبيعية أمر فيه مغالطة كبيرة وبعيدا عن الموضوعية[84]. وعلى مستوى وحدة التحليل، لم يستقر السلوكيون على اختيار وحدة التحليل. لذلك نجدهم يعتمدون على الفرد والجماعة كوحدتي تحليل[85]. مما نجم عنه نوع من التمييع لوحدة التحليل الأساسية، ناهيك عن غموض لمصطلح الجماعة كمفهوم[86]. ومع انتشار القيم الليبرالية وعلى المشيئة الأمريكية سيبقى الاتجاه السلوكي خطابا أيديولوجيا للولايات المتحدة بصفة خاصة وللغرب بصفة عامة.

باختصار، يمكن القول أن اتجاه التكامل الدولي بمختلف تياراته الفكرية اتجاه مرن يفسح المجال واسعا أمام نماذج تكاملية أخرى،لاسيما وأن عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى، سواء على مستوى التكامل بين الوحدات السياسية أو التكامل المؤسساتي مثلما هو الحال بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية. مما يعني ذلك – بدوره– أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة لا تمثل تكيفا لاتجاه التكامل الدولي بشقيه الوظيفية الأصلية والوظيفية الجديدة فحسب، وإنما استمرارية له كذلك، لاسيما في ظل هيمنة العولمة التي أصبح معها الاتحاد الأوربي ينظر إليه كنموذج حي يعتمد على مبدأ الانتشار الوظيفي للإجابة عن مختلف مشاكل العولمة.

الخاتمة:

نستنتج مما سبق ذكره أن نهاية الحرب الباردة وما أعقبها من تحولات لم تؤد إلى زوال النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية وإنما إلى تعديل وليس تغيير أنساقها الفكرية وأدواتها المنهجية بما يتماشى ومتطلبات الوضع الدولي الجديد لما بعد الحرب الباردة. كما أن فشل النظريات التفسيرية في التنبؤ لنهاية الحرب الباردة لا يعبر البتة عن ضعفها في تفسير واستيعاب الشؤون الدولية وإنما يعبر عن افتقارها لوظيفة التنبؤ والتي يفترض إن تتزود بها نظرية العلاقات الدولية فضلا عن وظيفتي الوصف والتفسير.

الهوامش:

(1) Richard k. Herrmann, "Conclusions: The End of The Cold War: What have we Learned ?", in: Richard Ned Lebow & Thoams Risse-Kappen (eds),"International Relations Theory and the End of the Cold War", http://www.ciaonet.org/book/lebow/Lebow.html-83k

(2) Antje Herrberg, The Post-Cold War Order and The Search for new Research Methodologies for The Political Scientist. http://www.iol.ie/~mazzoldi/toolsforchange/postmet/postcold.html-36k

(3) Kjell Goldmann, "Introduction : Three Debates about The End of The Cold War", in : Pierre Allan & Kjell Goldmann (eds), The End of The Cold War : Evaluating Theories of International Relations, Netherlands, Martins Nijhoff Publishers, 1992, P. 5.

(4) Kimberly Hutchings, "The possibility of Judgement : Moralizing and Theorizing in International Relations, Review of International Studies, Vol 18, N°: 1, January 1992, P. 58.

(5) Kjell Goldmann, "Introduction: Three Debates about The End of The Cold War", in : Pierre Allan & Kjell Goldmann (eds), op.cit., P. 6.

(6) Pierre Allan, " The End of The Cold War: The End of International Relations Theory?", in: Pierre Allan & Kjell Goldmann (eds), op.cit., PP. 239-240.

(7) Isabelle Grunberg & Thoams Risse-Kappen, "A Time of Reckoning? Theories of International Relations and The End of The Cold War", in: Pierre Allan and Kjell Goldmann (eds), op.cit., P. 109. See also: Hans-Henrik Holm and Georg Sorensen (eds), Whose World Order?: Uneven Globalization and The End of The Cold War, USA, Westview Press, 1995, P. 188.

(8) Richard Crockatt, "Theories of Stability and The End of The Cold War", in : Mike Bowker & Robin Brown (eds), From Cold War to Collapse:Theory and World Politics in the 1980s,England,Cambridge University Press, 1993, P. 71.

(9) Richard Ned Lebow, "The Search for Accomodation : Gorbachev in Comparative Perspective", in : Richard Ned Lebow & Thoams Risse-Kappen (eds), op..cit.

(10) Peter J. Katzenstein, "International Relations Theory and The Analysis of Change", in : Ernest Otto Czernpiel & James N. Rosenau (eds), Global Changes and Theoretical Challenges : Approaches To World Politics for The 1990's, USA, New York, Lexington Books, 1989, P. 291. See also: Richard Crockatt, "Theories of Stability and The End of The Cold War", in : Mike Bowker & Robin Brown (eds), op.cit., P. 73.

(11) Marry Kalder, " Who Killed the Cold War?", http://www.Thebulletin.org/issues/1995/ja95.Kalder.html.

(12) Isabelle Grunberg & Thoams Risse-Kappen, "A Time of Reckoning? Theories of International Relations and The End of The Cold War", in: Pierre Allan and Kjell Goldmann (eds), op.cit., P. 111.

(13) James Mayall, "Democracy and International Society",International Affairs,Vol.76,N°1?January 2000,P.75.

(14) ياسر أبو شبانة،النظام الدولي الجديد:بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي،مصر،القاهرة،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1998،ص 28

(*) كانت الدعوة إلى تشكله من أجل مناهضة الشكل الحالي للعولمة، و هو يعبر عن هموم المواطن العربي و تخوفه من النفوذ المتنامي لليبرالية المتطرفة وقدسية السوق باسم العولمة من دون أي ضوابط أو قيود. كما يقوم بمحاصرة قمم

العولمة و قمم الاتحاد الأوربي، و يعمل على إرغام بعض الدول و المنظمات الاقتصادية العالمية على تبني بعض المعايير الاجتماعية و الإنسانية كإرغام منظمة التجارة العالمية على تبني مبدأ عدم تشغيل الأطفال مثلا.

(15) أنطونيو فيجيلاتتي، "البحث عن أسلوب حكم عالمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، جويلية 2003، ص 97.

(16) عمار جفال،"قوى ومؤسسات العولمة:التجليات والاستجابة العربية"،مجلة شؤون الأوسط،مركز الدراسات الإستراتيجية،السنة الثانية عشر،العدد107، صيف 2002 ،ص ص 36- 37.

(17) Isabelle Grunberg & Thoams Risse-Kappen, "A Time of Reckoning? Theories of International Relations and The End of The Cold War", in: Pierre Allan and Kjell Goldmann (eds), op.cit., P.126.

(18) صلاح الدين عامر، "القانون الدولي في عالم مضطرب"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، جويلية 2003، ص 82.

(19) عدنان طه الدوري،العلاقات السياسية الدولية،ليبيا،طرابلس،الجامعة المفتوحة،الطبعة الرابعة،1998 ، ص 144.

(20) صلاح الدين عامر، المرجع السابق الذكر، ص 87.

(21) Jean-François Thibault, « Représenter et Connaître les Relations Internationales : Alexander Wendt et le Paradigme Constructive », http://www.er.uquam.ca/mobel/cepes/note7.html/. , P. 1.

(22) محمد بوعشة،التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة:دراسة المفاهيم والنظريات،بيروت/طرابلس،دار الجيل/دار الرواد،الطبعة الأولى،1999، ص ص 109- 110.

(23) جيمس دوفرتي و روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،ترجمة:د/وليد عبد الحي،الكويت،كاظمة للنشر،1985، ص 75.

(24) محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، مصر، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 1998، ص ص 288- 289.

(25) Isabelle Grunberg & Thomas Risse-Kappen," A Time of Reckoning?Theories of International Relations and the End of the Cold War", in: Pierre Allan & Kjell Goldmann(eds),the End of the Cold War :Evaluating Theories of International Relations, Netherlands,Martin Nijhoff Publishers, 1992, P. 19.

(26) Idem, P. 118.

(27) Richard K. Herrmann, "Conclusions : The End of The Cold War : What Have we Learned ?", in : Richard Ned Lebow & Thoames Risse-Kappen (eds), op.cit. See also : Neil Mac Farlane, "Realism and Russian Strategy After The Collapse of The USSR", in : Ethan B. Kapstein & Michael Mastanduno (eds), Unipolar Politics : Realism and State Strategies After The Cold War, http://www.ciaonet.org/srch frm.html.

(28) فرانسيس فوكوياما، المرجع السابق الذكر، ص 227.

(29) نفس المرجع، ص 223.

(30) Andrew Linklater, "Neo-Realism in Theory and Practice", in:Ken Booth and Steve Smith (eds),op.cit., P.250.

(31) Hans Henrik Holm & Georg Sorensen (eds), Whose World Order?: Uneven Globalization and the Cold War, USA? Western Press, 1995 op.cit., P. 189. See also : Anthony Mc. Grew, "Realism Vs Cosmopolitanism:A DEBATE Between Barry Buzan and David Held", http://www.Polity.co.UK/global/realism/htm

(32) عبد الخالق عبد الله، "الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة"،مجلة المستقبل العربي،العدد 149،جويلية 1991،ص ص28- 29.أنظر كذلك: السيد يسين، "في مفهوم العولمة"، مجلة المستقبل العربي، السنة العشرون،العدد288 ،فيفري 1998 ،ص 11. وأيضا:

Anthony Mc Grew, op.cit,

(33) Andrew Linklater,"Neo-Realism in Theory and Practice",in :Ken Booth and Steve Smith (eds), op.cit.,P.250. See also: Hans Henrik Holm & Georg Sorensen (eds), op.cit., P. 193.

(34) Jürg Martin Gabriel,Worldviews and Theories of International Relations,GB, Macmillan Press Ltd,1994,P83

(35) Anthony Mc Grew, op.cit.

(36) Trevor Taylor,Approaches and Theory in International Relations,England,Essex,1978, P.138.

(37) Barry Bauzan and Others, op.cit.

(38) Stephen G. Brooks,"Dueling Realism(Realism in International Relations)",International Organizations, vol.51,N°3,(Summer,1997), http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/books.html.

(39) عبد القادر عرابي، المرجع السابق الذكر، ص 10.

(40) Hans Henrik Holm & Georg Sorensen (eds), op.cit., P. 188.

(41) Andrew Linklater, "Neo-Realism in Theory and Practice", in: Ken Booth & Steve Smith (eds), op.cit., P. 248.

(42) Andrei P. Tsygankov, op.cit., P. 58.

(43) Sammuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations and The Remaking of World Order", http://www.washington Post.com/mp-srv/still/longterm/1996

(44) Martin Shaw, "The State of International Relations", http://www.sussex.ac.UK/users/hafa3/state of IR.htm. See also : Stanley Hoffman, op.cit., P. 105. Also: Andrew Linklater, "Neo-Realism in Theory and Practice", in: Ken Booth & Steve Smith (eds), op.cit., P. 250.

(45) Barry Buzan and others, op.cit.

لويد جنسن،تفسير السياسة الخارجية،ترجمة:د/محمد بن أحمد مفتي،د/محمد السيد سليم،المملكة العربية السعودية،الرياض،جامعة الملك سعود،عمارة شؤون المكتبات ،1989،ص.46185

(47) عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق الذكر، ص 35.

(48) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة:د/محمد بن أحمد مفتي،د/محمد السيد سليم،المملكة العربية السعودية،الرياض،جامعة الملك سعود،عمارة شؤون المكتبات ،1989 ، ص 185.

(49) السيد يسين، المرجع السابق الذكر، ص 4.

(50) محمد السماك، موقع الإسلام في صراع الحضارات والنظام العالمي الجديد،لبنان،دار النفائس،1995، ص 164.

(51) "Revolutionary Perspectives at the End of The Twentieth Century", Adopted by the Second International Conference of the Internnational Trotskyist Opposition,September 1998. http://home.igc.org/ito_revpers

(52) سالم لبيض، " من الاستشراق إلى نهاية التاريخ:الفكر الغربي والآخر"،مجلة المستقبل العربي،العدد 211،سبتمبر1996، ص 32.

(53) مصطفى حنفي، " من الإستشراق إلى نهاية التاريخ:الفكر الغربي والآخر"،مجلة المستقبل العربي،العدد211،سبتمبر1996، ص 123.

(54) نجيب غضبان، " قراءة في أطروحة : صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي"،مجلة المستقبل العربي،العدد226،ديسمبر 1997، ص 145.

(55) فتحي يكن و منى حداد، البيريسترويكا من منظور إسلامي،الجزائر،عين مليلة،دار الهدى،الطبعة الأولى،1991، ص 47.

(56) عبد القادر عرابي، المرجع السابق الذكر، ص 8.

(57) "Is Dependency Theory Still Relevent Today ?", http://csf.colorado.edu/dependency.htm. See also:Hans Henrik Holm & Georg Sorensen (eds), op.cit., P. 200.

(58) Jill Hills," Dependency Theory and Its Relevance Today: International Institutions in Telecommunications and Structural Power" , Review of International Studies, Vol.20,N°2,April,1994,P. 175.

(59) Fred Halliday, "The Third World and The End of The Cold War : An Interim Assessment", in : William Hale & Eberhard Kienle (eds), After The Cold War : Security and Democracy in Africa and Asia, G.B, Oxford, Hepton Books, 1997, PP. 15-17.

(60) A.J.R. Groom, "Approaches to Conflict and Cooperation in International Relations : Lessons from Theory for Practice", http://www.ukc.ac.UK/Politics/Publications/journals/kentpapers/groom1.html.

(61) Ilan Kapoor, " Capitalism,Culture,Agency :Dependency Versus Postcolonial Theory " ,Third World Quarterly, Vol.23,N°4,2002,P. 647.

(62) جلال أمين، المرجع السابق الذكر، ص 30. أنظر كذلك:

Johan Galtung, "A Structural Theory of Imperialism", in : Michael Smith and others (eds), Perspectives on World Politics,GB,The Open University,1981, P. 310.

(63) جلال أمين، المرجع السابق الذكر، ص 30.

(64) بلقاسم سلاطنية، "حقيقة العولمة"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 12، 1999، ص ص 14-15.

(65) ميروك غضبان، المجتمع الدولي: الأصول و التطور و الأشخاص، القسم الأول، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1994 ، ص 319.

(66) نفس المرجع.

(67) Hans Henrik Holm & Georg Sorensen (eds), op.cit., PP. 200-201.

(68) Antje Herrberg, "The Post-Cold War Order and The Search for New Research Methodologies for The Political Scientist",
http://www.ioL.ie/mazzoldi/toolsforchange/postmet/postcold.See also: Isabelle Grunberg & Thoams Risse-Kappen, "A Time of Reckoning? Theories of International Relations and The End of The Cold War", in : Pierre Allan & Kjell Goldmann (eds), op.cit., P. 123.
(69) A.J.R. Groom, op.cit.
(70) Antje Herrberg, op.cit.
(71) Timothy Ponce, "State Strength and The European : Examining The Impact of Unification on Europe's Major Powers", Los Angeles, CA, International Studies Associations, March 2000. http://www.ciaonet.org/isa/poto1/ .
(72) A.J.R. Groom, op.cit.
(73) James Dougherty & Robert Pfaltzgraff (eds), Contending Theories of International Relations, USA, Harper & Row Publishers,Inc,1981, PP. 429- 430.
(74) Erik Oddvar Eriksen & John Erick Fossum (eds), "The European Union and Post-National Integration", http://www.arena.uio.no/publications/wp99-9.htm.
(75) James Dougherty & Robert Pfaltzgraff (eds), op.cit., P. 447.
(76) عبد الجليل كاظم الوالي، المرجع السابق الذكر، ص ص 63 - 67. أنظر كذلك: محسن أحمد الخضيري، العولمة الإجتياحية،القاهرة،مجموعة النيل العربية،الطبعة الأولى، ص ص 46- 49.
(77) عبد الجليل كاظم الوالي، المرجع السابق الذكر، ص 67.
(78) James Dougherty & Robert Pfaltzgraff (eds), op.cit., PP. 447-448.
(79) عادل فتحي ثابت عبد الحافظ،المرجع السابق الذكر،ص 118.
(80) نفس المرجع، ص 115.
(81) المرجع نفسه، ص ص 129- 130.
(82) جمال علي زهران، "تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية و القرار السياسي في الجنوب"، في: الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة، أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية و الإعلام، المرجع السابق الذكر، ص 83
(83) David J. Singer, "Prediction, Explanation and The Soviet Exit from The Cold War", http://www.Tittle Menu_left.gif, spacer. if…html
(84) عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، المرجع السابق الذكر، ص 124
(85) نفس المرجع، ص 125.
(86) المرجع نفسه، ص 128.